

الخوالف صنفًا رابعًا في الكلام

د. محمود رجاء حسن نوافلة، جامعة جامعة الملك خالد، السعودية.

ملخص

هدفت الدراسة إلى توجيه الانتباه نحو إعادة النظر في قسمة الكلام ليكون أربعة أقسام رابعها «الخوالف» وهي مجموعة مفردات في اللغة تضم أسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، وأفعال التعجب، واسم التفضيل وفعل المدح والذم «نعم وبئس» وزب، لما فيها من خصائص لا تقبل القسمة الثلاثية في الكلام.

الكلمات المفتاحية: القسمة الثلاثية في الكلام، الخوالف، أسماء الأفعال، أفعال التعجب، فعلا المدح والذم.

Abstract

This study aimed to attract attention towards reconsidering dividing the speech into four sections; the fourth one is «AL-Khawalif», a group of vocabularies in the language that include nouns of action, phonetic nouns, exclamation nouns, elative, and praise and blame verbs ‘n’em, ba’s, and rubba’, which have characteristics that do not accept the three division in speech.

Key words: dividing speech, exclamation nouns, phonetic nouns, praise and blame verbs.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، فإن هذا البحث فيه تصور في قسمة الكلام يتسع لإضافة صنف رابع هو الخوالف وتشمل: «أسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، وفعل المدح والذم نَعْمَ وبُئْسَ، وأَفْعَلَ التعجب، واسم التفضيل، ورُبَّ» بالنظر إلى توسطها بين مكونات الكلام، ولفت الانتباه إلى فكرة الصنف الرابع ابن صابر الأندلسي (ق8هـ) حين قدم تصوراً عن أسماء الأفعال، وأسماء الأصوات رأى فيه أنها لا تقع تحت تصنيف الاسم أو الفعل.

وهدينا من فكرته إلى مجموعة الخوالف الأخرى التي ذكرت، وبالنظر إلى أن هذه الخوالف لا تخضع للقسمة الثلاثية «اسم وفعل، وحرف» فإن البحث يدعو إلى أن تكون صنفًا رابعاً في الكلام أطلق عليه لفظ «الخوالف» انطلاقاً من خالفة ابن صابر الأندلسي.

ولقد قسّم النحاة الكلام العربي إلى اسم وفعل وحرف، قال سيبويه: «فالكلم اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»⁽¹⁾، وقال مثله المبرد⁽²⁾، وابن جني⁽³⁾، والأنباري⁽⁴⁾، وابن السراج⁽⁵⁾، والصَّبَّان⁽⁶⁾، وغيرهم، واستقر في أذهانهم أن كل مفردة من مفردات اللغة واقعة تحت تأثير إحدى هذه الفئات لا محالة، ومن النحاة من قيّد هذا التقسيم وأحاطه بما يعرف بالقسمة «الحاصرة» وهي نوع من القسمة العقلية تقوم على جمع ما بداخلها وكأنه شيء واحد⁽⁷⁾، وهذه القسمة أكثر تشدداً من مجرد أن الكلام اسم وفعل وحرف، لأن أهلها نظروا إلى أقسام الكلام مجتمعة، فإذا ما عرض لهم مكوّن كلامي لا يخضع خضوعاً كاملاً لأي فئة من فئات القسمة الثلاث قبل الثلاث معاً، كي لا ينأى ويشكل صنفًا رابعاً في الكلام، ولا أدل على ذلك من اسم الفعل، ففيه من مرجحات الاسم، وفيه من مرجحات الفعل، قال سيبويه في اسم الفعل: «هذا باب من الفعل سميّ فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث»⁽⁸⁾، وهو كذلك عند المبرد⁽⁹⁾، وابن هشام⁽¹⁰⁾، والوراق⁽¹¹⁾، وابن السراج⁽¹²⁾ وغيرهم إلا ما كان من وصف ابن صابر الأندلسي له بأنه «الخالفة»، وذكر ذلك محمد عبد الله جبر⁽¹³⁾ من المحدثين، واعتبر النحاة أن كل داخل على قسمة الثلاث لا يعتد بخلافه⁽¹⁴⁾، ويقصدون ابن صابر الأندلسي، صاحب فكرة الصنف الرابع في الكلام.

وإزاء هذا التشدد في قسمة الكلام لم يخرج أحد من القدماء أو المحدثين على هذه القسمة إلا من قبيل الإشارات الخجولة إلى مكونات كلامية لها شأن آخر كي لا يلاقي الذي لاقاه ابن صابر الأندلسي.

ابن صابر الأندلسي ومصطلح «الخالفة»:

أ- تحقيق تاريخي في لفظ «الخالفة»:

أولاً: الخالفة لغة:

مادة (خ، ل، ف) تعني الذي لا خير فيه أو الذي لا يُعتد برأيه، وقالوا: هي الأرض المجذبة، وجاءت بمعنى من يخلف غيره، وخَلَفَ بتسكين اللام، ضد أمام، وتأتي اسماً وظرفاً، وأكثرها للردى، وخَلَفَه صار خلفه، وخلف فلاناً فلاناً إذا صار خليفته، وخَلَفَه صار خلفه، وخَلَفَ وخليفة للذي يأتي بعد الشخص من ذريته، أو من يحل مكان الوالي في الخير، وخليفة أكثرها إيجاب وخَلَفَ أكثرها سلب.⁽¹⁵⁾

ثانياً: الخالفة عند أهل السنة والجماعة:

أطلق أهل السنة والجماعة لفظ «الخالفة» في السلب من «خَلَفَ»، وفي حادثة سأل أعرابي أبا بكر فقال له: أنت خليفة رسول الله؟ فقال: لا، أنا الخالفة بعده⁽¹⁶⁾، أي الذي لا خير فيه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنفى عن نفسه معنى الإيجاب «خَلَفَ» الذي منه خليفة، وأطلق على نفسه معنى السلب «خَلَفَ» تواضعاً.

ثالثاً: الخالفة عند أهل المنطق ومن نهج نهجهم:

1. قال الصَّبَّان: «إنها خليفة الفعل ونائبه في الدلالة على معناه».⁽¹⁷⁾
2. وقال الفارابي: «إن أصحاب النحو اليوناني عندما صَنَّفُوا اللسان اليوناني إلى اسم وفعل وحرف، خرجت عن التصنيف بعض الألفاظ التي لا تندرج تحت هذه المسميات فأطلقوا عليها اسماً ترجمته بالعربية «الخالفة» أي الذي لا يسير على نهج غيره».⁽¹⁸⁾

وقال أرسطو في الاسم: «لفظة دالة بتواطؤ، مجردة من الزمان وليس واحد من أجزائها دالاً على انفراده».⁽¹⁹⁾ وقال في الكلمة: «وأما الكلمة فهي ما يدل - مع ما تدل عليه - على زمان وليس واحد من أجزائها يدل على انفراده وهي أبدأ دليل على ما يقال على غيرها»⁽²⁰⁾، أي أن الكلمة تقع اسماً وزمناً وحرفاً ثم يضيف ابن سينا: «وليس كل ما يسمى في اللغة العربية فعلاً هو كلمة، فإن قولهم: أمشي ويمشي فعل عندهم وليس كلمة مطلقة»⁽²¹⁾، فالفعل إذاً من الممكن أن يقع كلمة أو لا يقع بحد المناطق، فتركت بهذه التعريفات مساحة عائمة بين الاسم والفعل في اللغتين أدخلت باقية في القسمة الثلاثية.

ب- التَّعْرِيف بابن صابر صاحب المصطلح «خالفة» والتحقق من نسبة المصطلح إليه:

ذكر ابن صابر الأندلسي في أربعة أقسام من المصادر بحسب الغاية من الذكر

وهي:

2. القسم الثاني: ذكره وسفّه رأيه في مصطلح «الخالفة» صنفاً رابعاً في الكلام، أو أنكر عليه رأيه من مثل: السيوطي⁽²⁶⁾، وابن يعيش⁽²⁷⁾، والصبان⁽²⁸⁾، وابن هشام⁽²⁹⁾، والأشمونى⁽³⁰⁾.

4. القسم الرابع: ذكر مصطلح «الخالفة» ونسبه إلى صاحبه ابن صابر الأندلسي ويمثل هذا القسم محمد عبد الله جبر من المحدثين، فقد ذكر في كتابه أسماء الأفعال وأسماء الأصوات القصة التي أوقعت على ما يبدو تمام حسان وأحمد مكي الأنصاري⁽³⁶⁾ في وهم من نسبة مصطلح «الخالفة» إلى الفراء، فأورد في كتابه نصاً عن «كلا» من شرح التصريح على التوضيح وقال فيه: إن الفراء جعلها بين الاسم والفعل وبغية الوقوف في هذه القصة التي قال محمد عبدالله جبر إنها أوقعت تمام حسان والأنصاري في وهم من نسبة المصطلح إلى الفراء وُجِدَت كما رواها، قد ذكرت في شرح التصريح على التوضيح⁽³⁷⁾، تخلو من ذكر «الخالفة»، ويمكن أن يكون الوهم في نسبة «الخالفة» إلى الفراء، أو قل إلى الكوفيين إن أردت قد نشأ من استخدامهم مصطلح النصب على الخلاف فيما لمفعول معه⁽³⁸⁾، والظرف⁽³⁹⁾، والفعل المضارع المنصوب بعد واو العية⁽⁴⁰⁾، والفعل المضارع المنصوب بعد فاء السببية⁽⁴¹⁾، ولم يقولوا «خالفه» في شيء، وبهذا يكون

الفرقاء في مصطلح «الخالفة» قد أجمعوا على صحة ذكر المصطلح، واختلفوا في سنده.

ج- الدليل في صحة نسب مصطلح «الخالفة» إلى ابن صابر الأندلسي:

1. بعد الرجوع إلى شرح الأشموني، وفي المكان الذي أشار إليه تمام حسان وأحمد مكي الأنصاري في نسبة المصطلح إلى الفراء لم يتبين لنا من ذلك شيء، لا بل تبين لنا أن الأشموني يذكره «أصناف الكلام ثلاثة إلا عند من لا يؤبّه به»⁽⁴²⁾، يقصد ابن صابر، يكون قد نسب المصطلح إلى صاحبه من حيث أراد تسفيّه.

2. بخلو كتاب معاني القرآن للفراء من مصطلح «الخالفة» وهو الكتاب الوحيد الذي يحمل بصمات النحو الكوفي، يكون لزاماً علينا صرف الانتباه في هذا المصطلح عن الفراء.

3. وبالأطمئنان إلى أن ابن صابر قد تأثر بالفارابي يكون ذلك أدعى إلى قبول فكرة نسبة «الخالفة» إلى ابن صابر، كما قال محمد عبد الله جبر.⁽⁴³⁾

د- فكرة القدماء في تقسيم الكلام إلى ثلاثة أقسام:

قال سيبويه: فالكلم اسم وفعلٌ وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل⁽⁴⁴⁾، وهذا أول تصنيف ممنهج للكلام لكنه مسبق بحوادث في قسمة الكلام، لنا أن نفهم منها أن أصناف الكلام ثلاثة، ولنا أن نفهم غير ذلك، فقد قال الإمام علي مخاطباً أبا الأسود: «اعلم أبا الأسود أن الأشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمّر وشيء ليس بظاهر ولا مضمّر»⁽⁴⁵⁾، وهذه أول بذرة في الكلام تنبت في مكان موارد للأصناف الثلاثة المعروفة، والحق أن إشكالية التقسيم لم تكن غائبة عن سيبويه فقد أدرك أن هناك خوارج على هذا التقسيم من مثل اسم الفعل، فقال: «هذا بابٌ من الفعل سُيِّي فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث»⁽⁴⁶⁾، لكنه لم يعط هذه الخوارج صنفًا رابعاً وأضاف النحاة بعده اسم الصوت⁽⁴⁷⁾، وفعل المدح والذم⁽⁴⁸⁾، وفعل التعجب⁽⁴⁹⁾، واسم التفضيل⁽⁵⁰⁾، ورُبَّ (52)، بصفتها مكونات كلامية لا تخضع لقسمة الثلاثة من غير أن تعطى صنفًا رابعاً في الكلام، وأطلق على هذه المكونات أوصاف تأرجحت بين الاسم والفعل بغض النظر عن درجة الشبه، إلا «رُبَّ» التي تأرجحت بين الاسم والحرف، ولكن الذين قيدوا الكلام بثلاثة أصناف طوقوه بالقسمة الحاصرة لأن هدفها أن يبقى الكلام ثلاثة أصناف.

خالفة اسم الفعل:

أولاً: توسط اسم الفعل بين الاسم والفعل:

أبرز ما يختص به الاسم ما قاله ابن عقيل بالجر والتنوين والندا وأل ومسنّد

للاسم تمييز حصل⁽⁵²⁾، أي أن الاسم يجر، وينادى، ويعرف بأل التعريف، ويسند إليه الخبر والفعل، وأبرز ما يختص به الفعل هو ما قاله كذلك.

بتا فعلت وأنت ويا افعلي ❖ ونون أقبلن فعل ينجلي⁽⁵³⁾

أي أن الأفعال تقبل التاء المتحركة والساكنة في الماضي وتقبل ياء المخاطبة، ونون التوكيد بنوعها في المضارع والأمر، فهناك في اسم الفعل ما يذهب فيه إلى الاعتقاد بأنه اسم، وهناك ما يذهب فيه إلى الاعتقاد بأنه فعل، ففيه من الاسم قبوله التنوين، كما في «صه ومه» بمعنى اسكت واكفف، وقبول الجر كما في.

بحيلاً يزجون كل مطية ❖ أمام المطايا سيرها متقاذف

وفيه من الفعل ما يتضمن الزمن وتقسيمه إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمـرٍ على غرار الأفعال الأخرى، وتعديه ولزومه لكن ذلك من غير قبول لعوامل الأفعال التي هي للجزم والنصب، وأمام هذا التوسط فقد عدّه ابن صابر الأندلسي «خالفة»⁽⁵⁴⁾.

ثانياً: أبرز مناحي توسط اسم الفعل بين الاسم والفعل:

أ. اللزوم والتعدي:

واللزوم والتعدي خصوصية أفعال، فقد مثل المبرد للآزم من أسماء الأفعال بـ «صه، ومه، وحمل، وإيه، وغاق، وأفه، وثفه، ورويد، وهلم، وهيات، ووراء، وويها»⁽⁵⁵⁾ ومثل سيبويه للمتعدي بـ «دراكها، أي أدركها، وتراكها، أي أتركها، ورويد»⁽⁵⁶⁾ وبهذا تكون هذه الفئة من أسماء الأفعال قد اقتربت من الفعل بصفة التعدي واللزوم وبذلك ما يحقق مفهوم الخالفة.

ب- التصرف وعدم التصرف:

قال سيبويه: «ومن أسماء الأفعال ما هو متصرف، وهو أن تقول: ضعه رويداً (أي ضعاً رويداً) وهاءك، وهأك (من ها على غرار رويدك) وهلم في قولك: هلمّي وهلمّوا»⁽⁵⁷⁾ لكن التصرف الذي ذكره سيبويه لأسماء الأفعال ليس تصرفاً مطلقاً، لأن تصرف «رويد، وهأ» ليس كتصرف قرأ وذهب مثلاً، إذ إن تصرف الأخيرين مطلق.

ج- الثنائي:

وعندما يأتي اسم الفعل ثنائياً كما في «صه، ومه، وبس» يشكل المرحلة الحرجة بين الاسم والفعل، فليس من الأفعال فعل ثنائي وهو بهذه الحال أشبه بالضمير بصفته رمزاً دالاً على مرمز، كما في: «صه، ومه، وبس» في المذكر والمؤنث، فنذهب في هذه الصيغ إلى الشبه بالضمير على نحو مما ذكر المبرد⁽⁵⁸⁾، وابن

يعيش⁽⁵⁹⁾، عندما تحدثا عن الرمز والاختصار في مثل هذه الصيغ.

وينقسم المعدول في قسمين هما:

2. معدول عن معنى الفعل كما في كل اسم فعل لا تجتمع له جذور مشتركة بين الصيغة المعدول إليها، والمعدول عنها في نحو: إِيَّاهُ بِمَعْنَى حَدَّثَ، و «هَيْئَكَ» بِمَعْنَى أَسْرَعَ، وكذلك «بَسَسَ» بِمَعْنَى اسْكَبَ و «مَهَّ» بِمَعْنَى اكْفَفَ وغيرها من الصيغ، لأن «صَهَّ» واسكَبَ لا تجمعان على جذور مشتركة كما أجمعت قرقار من قرقر، وعرعار من عرعرَ.

يقع المنقول في ثلاثة أقسام هي⁽⁶⁰⁾:

2. المنقول عن ظرف، كما في قولك: أُمَامَكَ، ودُونَكَ، وَعِنْدَكَ، ووَراءَكَ، وَفَرَطَكَ وَمَكَانَكَ وَبُعْدَكَ.

و. المرتجل:

ز. البناء:

خالفه اسم الصوت:

أ. معنى الصوت لغة:

الصوت مصدر «صات» الثلاثي، يكون للإنسان وغير الإنسان، وصوت الإنسان من مثل: صات، وصاح، ولحن، وندب، واستغاث، ونادى، وصوت غير الإنسان عموم تقع تحته كل أصوات الطبيعة من حيوان وغيره، وصوت الإنسان هو وجهة الدراسات اللغوية، وصوت غير الإنسان هو وجهة دراسات الفيزياء والطبيعة وتتلاقى الدراسات عند الأثر السمعي للصوت.

ب. الصوت عند أهل الفيزياء والطبيعة:

تناول علماء الطبيعة والفيزياء الصوت من جانب الأثر السمعي من حيث كونه «ذبذبات صادرة عن جسم ما فإن كانت ذبذباته بالقدر الذي يثير طبلة الأذن ويحدث استجابة وهي من 20 - 200 ذبذبة في الثانية أطلقوا عليه الصوت المسموع وإن قل عن ذلك فهو تحت المسموع، وإن زاد فهو فوق المسموع، وهذا يلتقي مع مفهوم الصوت لغة من جهتين: إحداث أثر سمعي، ووقوعه من الإنسان وغيره.

ج. الصوت عند اللغويين:

وينقسم في قسمين هما:

1. الصوت اللغوي: وهو ما كان من الجانب الإنساني فقط، ذكر ذلك علماء اللغة القدماء والمحدثون من مثل: ابن جني وتشومسكي⁽⁶³⁾، وأبرز ما في الصوت اللغوي أنه ذو معنى، وهناك أسماء أصوات تحتاج إلى تأويل ذكرها الزمخشري من مثل: «وي»، بمعنى ما أغفله، وحسن ومض من أصوات الشفتين، وبخ، وأخ، وكحاً للنكرة، وعدس لزجر البغل، وهيد، وهاد، وجه جة وده، وحوب، وحاي وعاي، وحاي عاي، وحاء عاء، وهاه، وعاء، وأبس⁽⁶⁴⁾، وكلها لزجر الحيوانات أو تسكينها، ثم ذكر «هيج هيج لزجر الإبل، وفاع، وعه، وجج، وعيبر، وهسن، وهيج، وإسن، وهسن، وقع لزجر الماعز والشاة، وسأوسأوشأشأ، وهأها، وجأجأ، وعاج، وعاء، وحاء للزجر بعامتة، ونخ صوت عند إناخة البعير، وجي لدعاء الإبل للشرب، وموس لدعاء الكلب، وطبخ لحكاية صوت الضحك⁽⁶⁵⁾، وغير ذلك مما لا يوجد فيه صوت واحد يخضع لقوانين الصرف والاشتقاق.

2. الصوت غير اللغوي: وهو كل صوت ليس له معنى من إنسان وغير إنسان، وتقع تحته بلا حصر جميع الأصوات التي لا تستند إلى عمليات العقل، وأما أسماء الأصوات فمنها ما يرد بالتأويل إلى معان ما، ومنها ما يظل ناشراً .

د. كيف يشكل اسم الصوت خالفة لغوية؟

تحدث ابن الحاجب عن حكاية اسم الصوت، بما يفهم أنه صوت غير لغوي فذكر أنه يقع في ثلاث فئات وهي: (66)

1. حكاية صوت صادرة عن الإنسان يشابه بها صوت حيوان، كغاق للغراب.
 2. حكاية صوت صادرة عن الإنسان يشابه بها أصوات الجمادات كطق وهو صوت الضرب.
 3. أصوات صادرة من فم الإنسان نفسه دالة على معاني في نفسه كأف وتُفًا، ووي.
- وتظل هذه الأصوات خارج الضوابط النحوية والصرفية والصوتية لعناء التأويل وهو مدخل ابن صابر الأندلسي.

الخواالف ذات التأويل في معناها دون لفظها:

أولاً: فعلا المدح والذم «نِعَمَ، وَبُسْنَ»:

وهما اسمان عند الكوفيين، وعلان عند البصريين (67)، وأبرز ما ذكر الكوفيون في ذلك قبولهما الجر في نحو: «ما زيدٌ بنِعَمَ الرجل» وقول حسان بن ثابت:

أَلَسْتُ بِنِعَمَ الْجَارِيُولَف بِنِئْتُهُ ❖ أَخَاقِلَةُ أَوْ مُعَدَمَ الْمَالِ مُصْرَمَا (68)

ونقلوا عن الفراء أن أعرابياً بُسِّرَ بمولودة فقيل له: نعم المولودة مولودتك، فقال: «والله ما هي بنعم المولودة: نُصِرَتْهَا بكاء وبرها سرقة» وذكروا أنهما ينادان، ولا يقترن بهما زمان كسائر الأفعال، ولا يتصرفان لكن أدلتهما فيما سوى الجر جاءت على شكل مطابقة نظرية مع خصائص الاسم بأمثلة مفترضة خلت من إبراز الحجج العقلية.

وأما حجة البصريين في أنهما فعلا، فلأنهما يتصـلان بالضمير المرفوع في قولك: «نعمنا رجلين، ونعموا رجالاً»، روى ذلك عن الكسائي، وقبولهما التأنيث في «نعمت المرأة وبُسْتُ الجارية»، والتاء خصوصية فعل الماضي، وأما التاء التي في رُبْتُ فهي لتأنيث الحـرف. (69)

وللوقوف على حقيقة كون «نِعَمَ وَبُسْنَ» من الخوالف التي نقيسها على «خالفة» اسم الفعل واسم الصوت التي جاء بها ابن صابر، فإنه يرد الفرقاء إلى مذاهم على نحو مما يلي:

1. لقد نظر البصريون إلى الاسم والفعل نظرة شمولية من حيث علامتهما، فعلامات الاسم تقبلها الأسماء على عمومها، وعلامات الفعل تقبلها الأفعال على عمومها.
2. وأما الكوفيون فهم أكثر ميلاً إلى الظاهر، ومطابقة علامات الاسم والفعل كل بما

يخصه، فعدوا «نَعَمْ وَبُئْسَ» اسمين لانتطابق علامات الاسم عليهما في الظاهر.

ثانيًا: أَفْعَلٌ في التعجب:

نحو قولك: ما أحسن زيدًا، فصيغة «أَفْعَلٌ» اسم عند الكوفيين لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال، وتقبل التصغير في «أُفْعِلْ» وهو من خصائص الأسماء، وتصح عينها في نحو «ما أَقْوَمُهُ» ولا «أُبَيِّعُهُ» كما تصح عين الاسم في نحو «هذا أَقْوَمُ منك، ولا أُبَيِّعُ منك»، وقالوا: لو كانت «أَفْعَلٌ» فعلًا لأعلت عينها بقلبها أَلْمًا كما في: «قام، وباع، وأقام، وأباع»⁽⁷⁰⁾، وهي فعل عند البصريين لأنها تقبل نون الوقاية في قولك: ما أحسنني! وما أظرفني في عينك! ونون الوقاية خصوصية فعل، وإن صيغة «أَفْعَلٌ» ينصب بها المعارف والنكرات إذا جاءت فعلًا بحسب القياس، فتقول: ما أكبر سنّه، وما أكبر السن له، وأما إذا كانت «أَفْعَلٌ» اسمًا فلا تنصب إلا النكرات والتمييز تحديدًا. وقالوا تبنى صيغة «أَفْعَلٌ» على الفتح لأنها فعل ماضٍ، وبناء فعل الماضي على الفتح أصل، ما لم يكن موجب لبنائه على غير الفتح⁽⁷¹⁾ ويبدو اتفاق الفريقين على أن صيغة «أَفْعَلٌ» تحتاج إلى عناء تأويل في ردها اسمًا أو فعلًا.

ثالثًا: اسم التفضيل:

يتلاقى اسم التفضيل «أَفْعَلٌ» في قولك: زيدٌ أسرع من عمرو مع صيغة التعجب «أَفْعَلٌ» في قولك: ما أسرع زيدًا بالشروط التي يصاغ منها كلاهما.

وفي ما يلي ذكر لما يذهب فيه إلى الاعتقاد بأن اسم التفضيل اسم، وما يذهب فيه إلى الاعتقاد بأنه فعل، ففي قولك: زيدٌ أفضل من عمرو، يصح في «أفضل» أن تؤول فعلًا بمعنى «يفضل» فيستوي أن تقول: زيد يفضل عمروًا، ويصح كذلك أن تؤول «أفضل» بمعنى «فَضُلٌ»، فتقول زيد فضله على عمرو كبير، فلما تضمنت صيغة «أفضل» معنى «فَضُلٌ» كان ذلك شبيهًا بالفعل، ولما تضمنت معنى «فَضُلٌ» كان ذلك شبيهًا بالمصدر وهو اسم وبذلك ما يضع اسم التفضيل موضعًا يتوسط فيه بين الاسم والفعل بلا مرجح.

رابعًا: رُبٌّ:

لقد عدَّ الكوفيون «رُبٌّ» اسمًا، وحملوها على «كم» التي للعدد والتكثير، ورُبٌّ للعدد والتقليل، فيستوي أن تكون اسمًا عندهم للأسباب التالية:

1. إنها لا تقع إلا في صدر الكلام، وحروف الجر — متوسطه.
2. إنها لا تعمل إلا في نكرة وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة.
3. إنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة

4. إنه لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به.

وهي حرف عند البصريين لأنها لا يحسن فيها علامات الأسماء والأفعال وتفيد معنى في غيرها كالحرف.

الخاتمة:

ظهر في هذه الدراسة أن تقسيم الكلام عند القدماء كان قائماً على القسمة الحاصرة التي لا تؤتى من خارجها، لأن ما هو خارجها أجنبي بعرف التقسيم، بينما يجوز لأركان البناء الداخلي الثلاثة «الاسم، والفعل، والحرف» الانقسام البيني شريطة ألا يخرج المنقسم على الثلاثة معاً، كي لا يفلت ويشكل الصنف الرابع في الكلام، وهذا ما حصل عندما اصطاح البصريون على لفظ «اسم فعل» فظل عالقاً بين الاسم والفعل إلى يومنا هذا، وبمثل هاذ التوسط أظهرت الدراسة توسط خوالف أخرى وهي: اسم الصوت، وأفعَل التعجب، واسم التفضيل، وفعل المدح والذم، ورُبَّ، لم تسمح لها القسمة «الحاصرة» من الدخول، ولكن الفكر النحوي قاد بعض النحويين من مثل ابن صابر الاندلسي (ق 8 هـ) إلى إعادة النظر في هذا التقسيم، لإضافة صنف رابع أطلق عليه البحث لفظ «خوالف» هذا وصلى الله على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

العوامش:

- (1) سيويه، أبو بشر، عمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، ط 1، د.ت، 1/12.
- (2) المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، المقتضب تحقيق محمد عبد الخالق عضمية، بيروت، عالم الكتب، د.ت 1/3.
- (3) ابن جني، أبو الفتح، عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب العلمية 1961 م، ط 1، 1/37.
- (4) الأنباري، كمال الدين، أبو البركات، أسرار العربية، تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق، دار الفكر، ط 1، 1377 هـ، 1957 م ص 4.
- (5) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط 1 1405 هـ - 1985 م، 1/143.
- (6) الصبَّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، دار إحياء الكتب العربية، د.ت، 3/194.
- (7) السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، عالم الكتب، ط 3، 1413 هـ - 1993 م، 2/3.

- (8) سيبويه، الكتـــــــــــــــــاب، 1/241.
(9) المبرد، المفتضب، 3/202، 205، 280.
(10) ابن هشام، عبدالله جمال الدين بن يوسف، مغني اللبيب عن كلام الأعاريب، حققه ووفصله وضبط غرائبه محمد بن محي الدين عبد الحميد، دار الاتحاد العربي، الأزهر، القاهرة (سنة النشر غير معروفة) 1/87.
(11) الوراق، أبو الحسن محمد بن عبدالله، علل النحـــــو، تحقيق ودراسة محمود قاسم الدرويش، الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1420 هـ- 1999 م ص: 572.
(12) ابن السراج، الأصــــــــــــول في النحو، 1/143.
(13) جبر، محمد عبدالله جبر، أسماء الأفعال وأسماء الأصوات، دار المعارف بمصر، 1980، ص37.
(14) الصبّان، حاشية الصّبَّان، 3/194.
(15) انظر: ابن منظور، أبا الفضل، جمال الدين الإفريقي المصري، لسان العرب، بيروت، دار صادر (سنة النشر غير معروفة) باب الفاء.
(16) الزمخشري، جار الله محمود بن عمر بن محمد، الفائق في غريب الحديث، تحقيق علي الجاوي ومحمد أبي الفضل الحلبي – القاهرة، 1945 م، مادة «خلف».
(17) الصّبّان، حاشية الصّبَّان 3/196.
(18) الفارابي، أبو نصر محمد بن طرخـــــان، الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق محسن مهدي، بيروت دار المشـــــــــــــــــــرق، 1968، ص42.
(19) منطق أرسطو، عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية 1984، ص60.
(20) منطق أرسطو، بدوي، ص61.
(21) منطق أرسطـــــــــــــو، ص18.
(22) صلاح الدين، خليل بن آيبك، الصفدي، الوافي بالوفــــــــــــــــيات، تحقيق ديدرينغ، فرانز شتانير، فسادن— 1972 م، 6/418.
(23) ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين، أحمد بن علي، الدرر الكامنتــــــــــــــــة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق محمد سيد جاد الحق، القاهرة، دار الكتب الحديثة، ط1، 1966 م، 1/105.
(24) ابن تغري بردى، جمال الدين أبو المحاسن يوسف، المهمل الصافي والمستوفي بعد الوافي، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، القاهرة، دار الكتب المصرية، ط1، 1956 م، 1/299.
(25) المقرئ، أحمد بن محمد، نفخ الطيــــــــــــب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر، 1968، 2/655.
(26) السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائـــــــــــــر، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت عالم الكتب، ط3، 1993 م، 3/2، وهمع الهوامع، شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية، طبعة بلا رقم، 1975، 2/105.

- (27) ابن يعيش، موفق الدين بن علي بن يعيش شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب (سنة النشر غير معروفة) 4/25، 27.
- (28) الصبّان، حاشية الصبّان، 1/22.
- (29) ابن هشام، عبدالله جمال الدين بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك صيدا – بيروت، المكتبة العصرية، طبعة جديدة ومنقحة (بلا رقم) 1417 هـ. 1996 م، 1/12 وشرح شذور الذهب، تحقيق محمد معي الدين عبد الحميد، القاهرة، المكتبة التجارية، ط11، 1968، ص16.
- (30) الأشموني نور الدين أبو الحسن، علي بن محمد الأشموني الشافعي منهج السالك إلى الفية ابن مالك، القاهرة، سنة النشر غير معروفة 3/194.
- (31) الأنصاري، أحمد مكي، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، القاهرة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، ط1، 1964، ص423.
- (32) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973، ص89.
- (33) الأشموني، شرح الأشموني 3/195.
- (34) سيبويه، الكتاب، 1/122، وابن جني عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، 1371 هـ - 3/44، والرضي محمد بن الحسن الإسترأبادي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الأستانة 2/165، وابن يعيش، موفق الدين بن علي بن يعيش، شرح المفصل، بيروت – لبنان عالم الكتب، سنة النشر غير معروفة 4/25، والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، 2/105.
- (35) المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة، القاهرة، مطبعة عيسى البابي، الحلبي وشركاه، ط2، 1958، ص308.
- (36) جبر، محمد عبدالله، أسماء الأفعال وأسماء الأصوات، ص37.
- (37) الأزهري الشيخ خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية ط1، 1421 هـ. 2000 م، 1/25.
- (38) الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الإنصاف، بيروت، دار الفكر (سنة النشر غير معروفة) المسألة 30، 1/248.
- (39) الأنباري، الإنصاف، المسألة 29 – 1/245.
- (40) الأنباري، الإنصاف، المسألة 75 – 2/555.
- (41) الأنباري، الإنصاف، المسألة 76 – 2/557.
- (42) الأشموني، شرح الأشموني، 3/195.
- (43) جبر، محمد عبدالله، أسماء الأفعال وأسماء الأصوات، 50.
- (44) سيبويه، الكتاب، 1/12.

- (45) الزجاجي، أبو القاسم، الأمالي، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، المؤسسة العربية الحديثة، ط1، 1382هـ، ص238.
- (46) سيبويه، الكتاب، 1/12.
- (47) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 2/306، والصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان، 1/208، والإسترأبادي، شرح كافية ابن الحاجب 2/116.
- (48) الأنباري الإنصاف، المسألة -14- 1/81.
- (49) الأنباري، الإنصاف، المسألة -15- 1/104.
- (50) الأنباري الإنصاف، المسألة -69- 2/399.
- (51) الأنباري، الإنصاف، المسألة -121- 2/686.
- (52) شرح ابن عقيل، 1/12.
- (53) شرح ابن عقيل، 1/12.
- (54) انظر: السيوطي، همع الهوامع، 5/121، وابن يعيش، شرح المفصل 4/25، 27.
- (55) المبرد، المقتضب، 3/168، 179، 180، 181، 182، 185، 202-205، 206، 223، 279.
- (56) سيبويه، الكتاب، 1/242.
- (57) سيبويه، الكتاب، 1/244.
- (58) المبرد، المقتضب 3/202.
- (59) ابن يعيش، شرح المفصل، 4/25.
- (60) الزمخشري المفصل، في علم العربية، 193-201 بتصرف.
- (61) سيبويه، الكتاب، 3/291، 302، والزمخشري، المفصل في علم العربية، 155.
- (62) انظر: سيبويه الكتاب 1/242، 4/232، 1/248، 250، 251، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، 1/182، والمبرد، المقتضب 3/202، 3/205، 280، وهمع الهوامع، 5/123، وابن السراج، الأصول في النحو، 2/136، وابن عقيل، شرح التسهيل، 2/651، والعكبري، أبا البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، بيروت - لبنان، دار الفكر المعاصر، دمشق، سورية، دار الفكر، ط1، 1995، إعادة 1422هـ-2001، 456/1.
- (63) ابن جني، الخصائص، 1/33، ورشيد عبد الرحمن، اللغة عند تشومسكي، بغداد، الشؤون الثقافية العامة، ط1، 2000، ص302.
- (64) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص-211 214.
- (65) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص-211 214.
- (66) الإسترأبادي، شرح كافية ابن الحاجب 2/116.
- (67) الأنباري، الإنصاف، مسألة -14- 1/81.
- (68) الأنباري، الإنصاف، المسألة نفسها، 1/82.
- (69) سيبويه، الكتاب، 3/320.

(70) الانباري، الإنصاف، مسألة -15- 1/104.

(71) ابن يعيش ، شرح المفصل ، 1/49 ، 3/80.

